الى دول الجماعة الاوروبية في ذلك الحين، وهو ما اعتبرته م.ت.ف. مخالفة صريحة لتأكيد دول الجماعة أنها لن تسمح للاتفاقية المذكورة بالتأثير على سكان الارض المحتلة[٥٨].

وعلى أي حال، يصحّ القول ان السياسة المتوازنة الأوروبية بين الدول العربية واسرائيل، أو بين الفلسطينيين والاسرائيليين، هي، في جوهرها، سياسة غير متوازنة، ولصالح اسرائيل. فقبل العام ١٩٧٣، كان عدم التوازن أمراً مؤكداً باستبعاد دول الجماعة للجوانب السياسية للقضية الفلسطينية. وعقب ذلك العام، وعلى الرغم من تطوّر الموقف الأوروبي، بخطى بطيئة، في اتجاه الأبعاد السياسية للقضية، فان التحليل النهائي يثبت عدم توازن الموقف الأوروبي، ومرة أخرى لصالح اسرائيل. لقد أكدت دول الجماعة حق اسرائيل في الوجود والحدود الآمنة، واشترطت اعتراف م.ت.ف. بها قبل ان تبادر اسرائيل (أو الجماعة) الى الاعتراف بالمنظمة. وعلى مستوى الحوار العربي ـ الاوروبي والتعاون السياسي الأوروبي، كانت اسرائيل، وكما لاحظ أحد الباحثين، «كالحاضر الغائب»، كلما تطرق الأمر الى قضية فلسطين[٥٩]. وعلى الرغم من ان هذه السياسة الاوروبية المتوازنة (او غير المتوازنة في الحقيقة)، في مجملها ومحصلتها، كانت أقرب الى مراعاة المصالح الاسرائيلية، فقد تعرضت السياسة الاوروبية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في عمومها، وبخاصة تجاه البعد الفلسطيني، للانتقادات الاسرائيلية المتوالية، منذ العام ١٩٦٧. وفي هذا المجال، اختصت اسرائيل الموقف الفرنسي بجرعة زائدة من النقد، وعملت على ابداء استيائها من المبادرة الاوروبية منذ مطلع السبعينات.

لقد حاولت اسرائيل منع اصدار «وثيقة باريس» العام ١٩٧١، مع ان الوثيقة لم تتجاوز مضمون القرار الرقم ٢٤٢، أو الاهتمام بغير الابعاد الانسانية لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وتصاعد استياء اسرائيل بعد اصدار بيان السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، والذي ذكرت فيه دول الجماعة الحقوق الفلسطينية وضرورة مراعاتها عند التسوية النهائية للصراع العربي ـ الاسرائيلي[٦٠]. وراقبت اسرائيل مسار الحوار العربي ـ الاوروبي، وأعلنت رفضها لأية محاولة اوروبية لاتخاذ مبادرة خاصة بتسوية أزمة الشرق الأوسط، وأتبعت ذلك الرفض بمهاجمة بيان حزيران (يونيو) ١٩٧٧، الذي سبقت الاشارة اليه، بشكل صريح على لسان رئيس وزرائها، مناحم بيغن، الذي سارع، فور اصدار البيان، الى مطالبة القادة الاوروبيين بالعودة عنه، مبرزاً الورقة الاسرائيلية التقليدية حينما تحدث عن مأساة اليهود في أوروبا، وزعم ان الدعوة الى اقامة وطن للفلسطينيين ـ طبقاً للبيان الاوروبي ـ فيها تهديد لحياة كل امرأة وطفل يهودي في اسرائيل. كما هاجمت اسرائيل التحفظ الفرنسي ازاء خطوات السلام المصرية ـ الاسرائيلية في اطار اتفاقيتي كامب ديفيد؛ وهاجمت «بيان البندقية» الذي أُصدر العام ١٩٨٠، بكل عنف؛ وقررت عدم استقبال البعثة الاوروبية التي كان من المزمع وصولها الى الشرق الاوسط، عقب اصدار البيان[٦١]، وردّدت أن موقف الجماعة الاوروبية إنْ هو الاّ ردّ فعل «للابتزاز النفطي العربي»[٦٢]، وان الجماعة يمكن ان تذهب الى حدّ ممارسة ضغوط حول المسائل الاقليمية على اسرائيل لصالح العرب والفلسطينيين في موقف انتهازي منها مراعاة لمصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية[٦٣].

وموضوعياً، وبسبب المراعاة الاوروبية الواضحة لعدم الاضرار بالمصالح الاسرائيلية، وكذلك بسبب عدم وجود نوايا أوروبية لممارسة أي نوع من الضغط الاقتصادي، أو السياسي، بشكل ملموس على اسرائيل[٦٤]، فانه لا مجال للقول بصحة الرؤية الاسرائيلية الى الدور الاوروبي تجاهها. فالسياسة الاوروبية سعت الى المساواة ـ كما سبق الذكر ـ بين اسرائيل المعتدية والفلسطينيين